جامعة حمّه لخضر . الوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات مقياس :

منظمات المالية و التجارية الدولية

التخصص : سنة ثالثة ليسانس تجارة دولية .

من إعداد الدكتور /

بوشول السعيد

السنة الجامعية : 2018/2017

- **تأسيس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**

الجات هي اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GENERAL AGREMENT OF TARIFS AND TRADE)وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا و التزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية و في إطار القواعد المنبثقة من فلسفة حرية التجارة الخارجية.

أبرمت الاتفاقية في 30 أكتوبر 1947 و دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1948 كان عدد الأطراف الموقعة آنذاك 23 دولة ثم انضمت إليها بلدان كثيرة حتى بلغت في نهاية 1994 إلى 127 دولة تغطي تجارتها نحو90 % من التجارة الدولية إضافة إلى عدد آخر من الدول التي تطبق قواعد الجات بحكم الأمر الواقع دون الانضمام الرسمي إليها .

الجدول رقم : جولات الجات التفاوضية 1947-1993

السنة	اسم جولة	عدد الدول	موضوع الجولة
1947	جنيف	23	التعريفات الجمركية
1949	آنسي	13	التعريفات الجمركية
1951	توركاي	38	التعريفات الجمركية
1956	جنيف	26	التعريفات الجمركية
1960-1961	ديلون	26	التعريفات الجمركية
1964-1967	كينيدي	62	التعريفات الجمركية -الإغراق
1973-1979	طوكيو	102	التعريفات الجمركية – الإجراءات غير الجمركية ، إطار للعلاقات التجارية
1986-1993	أوروغواي	123	التعريفات الجمركية – الإجراءات غير الجمركية ، الخدمات – الزراعة ، المنسوجات

المصدر : https://www.wto.org

- **تعريف عام بمنظمة التجارة العالمية .**

منظمة التجارة العالمية (WTO) هي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول تقع في صميمها اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل معظم دول العالم التجارية والمصادقة عليها في برلماناتها. والهدف هو ضمان تدفق التجارة بسلاسة وبحرية أكبر قدر ممكن،وبدأت المنظمة التي مقرها جنيف- سويسرا أعمالها بشكل رسمي بتاريخ 1 يناير 1995 بموجب اتفاقية مراكش،

الغرض الرئيسي للنظام هو المساعدة على تدفق التجارة بأكبر قدر ممكن من الحرية – طالما لا توجد آثار جانبية غير مرغوبة – لأن هذا أمر مهم للتنمية الاقتصادية والرفاهية. هذا يعني جزئيا إزالة العقبات. كما يعني أيضًا ضمان معرفة الأفراد والشركات والحكومات لقواعد التجارة حول العالم ، ومنحهم الثقة في أنه لن تكون هناك تغييرات مفاجئة في السياسة. بعبارة أخرى ، يجب أن تكون القواعد "شفافة" ويمكن التنبؤ بها .

- **الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة**

تضم منظمة التجارة العالمية حاليًا 164 عضوًا وتمثل هذه الدول ما يزيد على 98% من التجارة الدولية ، منها 117 دولة نامية أو مناطق جمركية منفصلة. وتدعم أنشطة منظمة التجارة العالمية أمانة قوامها حوالي 700 موظف بقيادة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. تقع الأمانة العامة في جنيف ، سويسرا ، وتبلغ ميزانيتها السنوية حوالي 180 مليون دولار اللغات الرسمية الثلاث لمنظمة التجارة العالمية هي الإنجليزية والفرنسية والإسباني .

الشكل رقم : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

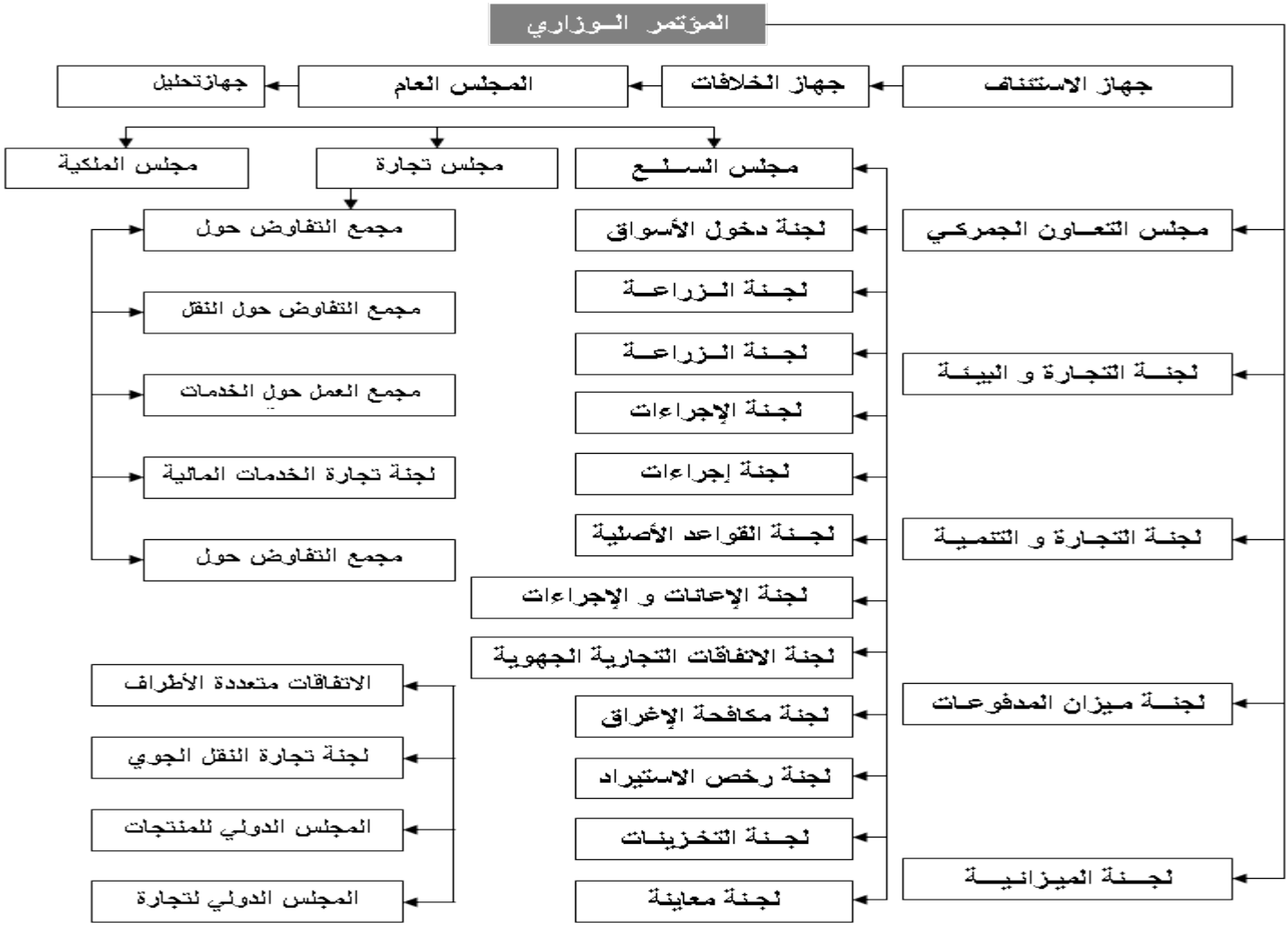

المصدر : https://www.wto.org/

- **المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية**

أعلى هيئة لصنع القرار في منظمة التجارة العالمية هي المؤتمر الوزاري الذي يجتمع عادة كل عامين. يجمع بين جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية ، وجميعها بلدان أو اتحادات جمركية. يمكن أن يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات بشأن جميع المسائل بموجب أي من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، لقد شهدت منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها سنة 1995 ،تسعة مؤتمرات وزارية أخرها في بالي بإندونيسيا في ديسمبر 2013 ،وتعتبر المؤتمرات الوزارية حجر الزاوية في مفاوضات الدول الأعضاء، حيث يتم عن طريقها إتخاذ القرارات المتعلقة بالإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، حيث تتمتع المؤتمرات الوزارية بالسلطة العليا فمنذ سنة 1996 تاريخ أول مؤتمر وزاري بسنغافورة تم التطرق إلى العديد من المواضيع، سواء التقليدية أو الجديدة التي تعرف بمسائل ما بعد سنغافورة وتعتبر جولة الدوحة أو جولة الألفية للتنمية كما أطلق عليها، الجولة التي أسالت الكثير من الحبر حيث جاءت مباشرة بعد فشل مؤتمر سياتل والتهميش الذي تعرضت له الدول النامية، بالإضافة إلى القضايا التي ناقشتها ولعلى أهمها التجارة والتنمية المستدامة، وسنتعرض في هذه النقطة إلى المؤتمرات الوزارية منذ إتفاق مراكش .

الجدول رقم : المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

مكان المؤتمر	الفترة الانعقاد
سنغافورة	9-13 ديسمبر 1996
جنيف (سويسرا)	18-20 ماي 1998
سياتل (الولايات المتحدة الامريكية)	30 نوفمبر – 3 ديسمبر 1999
الدوحة (قطر)	9-13 نوفمبر 2001
كانكون (المكسيك)	10-14 سبتمبر 2003
هونغ كونغ (الصين)	13-18 ديسمبر 2005
جنيف (سويسرا)	30 نوفمبر – 2 ديسمبر 2009
جنيف (سويسرا)	15-17 ديسمبر 2011
بالي (إندونيسا)	3-6 ديسمبر 2013
نيروبي (كينيا)	15 إلى 19 ديسمبر 2015
بوينس آيرس (الأرجنتين)	10 إلى 13 ديسمبر 2017

المصدر: https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/minist_e.htm

- **كيفية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.**

إن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتم عبر أربع مراحل أساسية: طلب الإنضمام، تقديم عرض لسياسة التجارية، المفاوضات، الإعلان عن الانضمام.

- **طلب الإنضمام**: وهي أول خطوة في عملية الإنضمام، حيث يشترط على الدولة التي تريد الإنضمام تقديم طلب رسمي الى المنظمة العالمية للتجارة عن طريق مديرها العام، هذا الأخير يحيل الطلب الى المجلس العام، الذي يشكل بدوره

مجموعة عمل، وتكون عهدة مجموعة العمل النظر في طلب الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية بموجب المادة 21، وتقدم مجموعة العمل توصيات للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري يشمل بروتوكول الإنضمام؛

- **تقديم عرض لنظام السياسة التجارية:** فبمجرد تشكيل مجموعة عمل الخاصة بالإنضمام، تقدم الأمانة العامة لمقدم طلب الإنضمام الإجراءات المتبعة من قبل فريق العمل من أجل تقديم مذكرة لسياسة التجارية للدولة، حيث يقدم نسخ عن الرسوم الجمركية المطبقة، التشريعات واللوائح، ويجب أن تشمل مذكرة السياسة التجارية مايلي:

– مقدمة: يتم شرح الأهداف العامة للسياسة التجارية وعلاقتها بأهداف منظمة التجارة العالمية؛

– الإقتصاد، السياسات الإقتصادية والتجارة الخارجية: حيث يتم تقديم شرح عام للوضع الإقتصادي من خلال: عدد السكان، التخصص الإقتصادي، المؤشرات الكلية، كما يتم تقديم التوجهات العامة للسياسة الإقتصادية من خلال الأسعار، خطط التنمية الإقتصادية، الخوصصة، السياسة النقدية والمالية، نظام الصرف وميزان المدفوعات، المنافسة والإستثمار الأجنبي، كما يتم توضيح التجارة الخارجية للسلع والخدمات بالتطرق إلى حجم وقيمة التبادلات، الصادرات والواردات، الميزان التجاري؛

– إطار لوضع وتنفيذ السياسات التي تؤثر في التجارة الخارجية للسلع والخدمات: بالتطرق إلى الإطار التشريعي والقانوني، الوحدات الحكومية المسوؤلة على وضع وتنفيذ السياسات التي تؤثر على التجارة الخارجية؛

– **السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع** : وذلك بالتطرق الى اللوائح الخاصة بالإستيراد والتصدير، السياسات الداخلية التي تؤثر على التجارة الخارجية للسلع، السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع الزراعية؛

– **النظام التجاري للملكية الفكرية:** بتقديم المعايير العامة لحماية الملكية الفكرية، القوانيين والمراسيم والأدوات القانونية ذات الصلة، الإحصائيات الخاصة بحماية الملكية الفكرية؛

– **النظام التجاري للخدمات:** ويتناول عموميات حول تجارة الخدمات، السياسات التي تؤثر على التجارة في الخدمات، الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

وبعد توزيع مذكرة السياسة التجارية على الأعضاء، يقوم أعضاء فريق العمل بتقديم أسئلة تتضمن توضيحات بشأن السياسة التجارية، ليتم تقديم إجابات، هذه السلسة من الاسئلة والإجابات تسبق الإجتماع مع فريق العمل، وعندما يصل عرض السياسة التجارية لمرحلة متقدمة يتم الدخول في مفاوضات ثنائية مع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى الأسواق للسلع والتجارة في الخدمات.

– **المفاوضات الثنائية:** تعد المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء الأخرى الخطوة التالية بعد مذكرة السياسة التجارية، حيث يتم التفاوض مع كل دولة على حدى؛

– **الإعلان عن الإنضمام:** تجمع الوثائق الخاصة بنتائج المفاوضات وهي تقرير مجموعة العمل، بروتوكول الإنضمام وقوائم الإلتزامات بشأن الوصول إلى الأسواق للسلع والتجارة في الخدمات، حيث تشكل مايعرف بـ "مجموعة شروط الإنضمام النهائية" وعندما تصبح هذه النتائج محل رضى فريق العمل، يتم إعتمادها في إجتماع نهائي رسمي لفريق العمل، وتعرض على المجلس العام أو المؤتمر الوزاري للمصادقة عليها، يتم إصدار قرار المجلس العام بالإضافة إلى بروتوكول إنضمام العضو الجديد، ليعطى للبلد فترة ثلاثة أشهر للمصادقة على البروتوكول ثم يرفع إلى الأمانة العامة، وبعد 91 يوما تصبح الدولة عضو رسمي في منظمة التجارة العالمية .

- **صندوق النقد الدولي : لمحة عامة .**

- يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم. وفي هذا السياق، يعمل على تيسير التجارة الدولية، وزيادة توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويساعد في جهود الحد من الفقر على مستوى العالم. والصندوق تديره البلدان الأعضاء وعددها 189 بلدا، وهو في موضع المسؤولية أمامها.
- تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في يوليو 1944 في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية. وكانت البلدان الأربعة والأربعين الحاضرة في المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي وتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي. وتتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي – أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمَكِّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينها.
- صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.
- ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه – كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالمياً من خلال ما يلي:

- التنبؤ بوقوع الأزمات الماليّة والحد منها ؛
- تحفيز البلدان وتشجيعها على الاستناد إلى السياسات الاقتصاديّة السليمة ؛
- إفادة أعضاء الصندوق من موارده من خلال التمويل المؤقت؛
- تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدوليّة. الحفاظ على مستوى أسعار الصرف وتحقيق استقرارها؛
- الحفاظ على القيمة التنافسيّة للعملات وتفادي انخفاضها؛
- إخضاع موازين المدفوعات لمجموعة من الإجراءات التصحيحيّة وتنظيمها؛
- وضع السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء تحت المراقبة ؛
- استغلال الخبرة الاقتصاديّة في تقديم المشورة للدول الأعضاء فيما يتعلّق بالسياسات؛
- منح الدول الأعضاء قروضاً تساعدها على تجاوز أزماتها ومشكلاتها؛
- إفادة حكومات البلدان الأعضاء بتقديم المعونة والمساعدة الفنية والتدريب.

- **رؤية صندوق النقد الدولي :**
- السعي لتحقيق نمو اقتصادي غير تضخمي مستمر يعود بالنفع على جميع شعوب العالم.
- أداء دور مركز الاختصاص المعني باستقرار النظام المالي الدولي.
- التركيز على مجالات الاقتصاد الكلي والمجالات المالية الأساسية المنوطة به، مع العمل على نحو مكمل لجهود المؤسسات الأخرى المنشأة لحماية السلع العامة العالمية.
- العمل كمؤسسة مفتوحة تتعلم من التجربة والحوار وتتكيف مع الظروف المتغيرة.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقدي الدولي

الصندوق مسؤول أمام حكومات بلدانه الأعضاء. وعلى رأس هيكله التنظيمي يأتي مجلس المحافظين* الذي يتألف من محافظ ومحافظ مناوب من كل بلد عضو، وعادة ما يكونون من كبار المسؤولين في البنك المركزي أو وزارة المالية. ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة سنويا في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي. وتضم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في عضويتها أربعة وعشرين من أعضاء مجلس المحافظين. وتقوم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، اختصارا IMFC، بتقديم المشورة للمجلس التنفيذي حول مراقبة وإدارة النظام النقدي والمالي الدولي. أما عمل الصندوق اليومي فيشرف عليه المجلس التنفيذي* الذي يضم 24 عضوا يمثلون كل أعضاء الصندوق ويدعمه خبراء الصندوق. والمدير العام هو رئيس موظفي الصندوق، ويعاونه في أداء مهمته أربعة نواب.

- **احصائيات حول صندوق نقد الدولي**

- الأعضاء: 189 بلدا
- المقر: واشنطن العاصمة
- المجلس التنفيذي: 24 مديرا تنفيذيا يمثل كل منهم بلدا واحدا أو مجموعة بلدان
- الموارد البشرية: حوالي **2700** موظف من 150 بلدا
- مجموع حصص العضوية: 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (692 مليار دولار أمريكي)
- أكبر المقترضين: اليونان وأوكرانيا وباكستان ومصر
- أكبر القروض الوقائية: المكسيك وكولومبيا والمغرب
- المشاورات في سياق الرقابة: 132 مشاورة في 2014، و124 في 2015 و 132 في 2016
- الإنفاق على تنمية القدرات: 332 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2016، أي أكثر من ربع إجمالي ميزانية الصندوق.

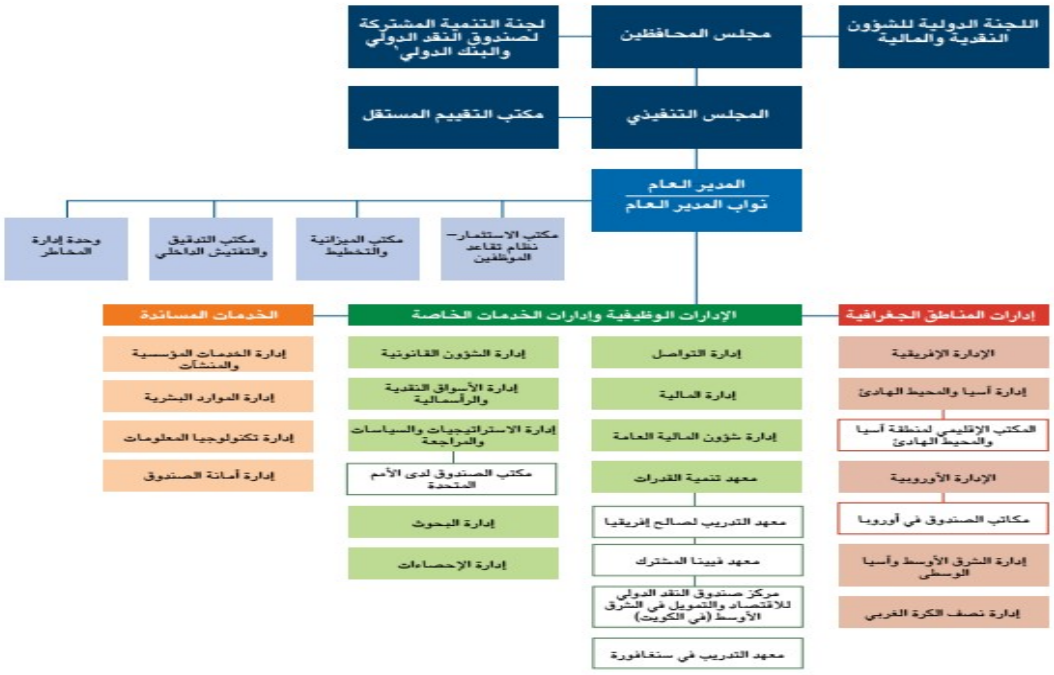

- **كيف يخدم صندوق النقد الدولي أعضاءه؟**

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق ما يلي:

- استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية.

- إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

- تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

- **تنمية القدرات:** يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب لمعاونة البلدان الأعضاء في بناء مؤسسات اقتصادية أفضل وتعزيز القدرات البشرية ذات الصلة. ويتضمن هذا، على سبيل المثال، تصميم وتنفيذ سياسات ضريبية وإدارية أكثر فعالية، وإدارة الإنفاق، وسياسات النقد والصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات الاقتصادية.

- **وحدة حقوق السحب الخاصة:** يصدر الصندوق أصلا احتياطيا دوليا يعرف باسم حقوق السحب الخاصة، أو اختصارا SDR، ويمكن استخدامه كعنصر مكمل للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويبلغ مجموع المخصصات العالمية الحالية نحو 204 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 296 مليار دولار أمريكي). ويجوز للبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى، إذا أرادت ذلك.

- **الإقراض من صندوق النقد الدولي**

- من مسؤوليات الصندوق الأساسية منح القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة. وتساهم هذه المساعدات المالية في دعم جهود البلدان الأعضاء لإعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتثبيت أسعار عملاتها المحلية، والاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد، واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي، مع اتباع سياسات لمعالجة المشكلات التي أفضت في الأساس إلى الوضع القائم. وعلى عكس بنوك التنمية، لا يقدم الصندوق قروضا لتمويل مشروعات محددة.

- قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لابد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات. وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض. ولابد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة. كذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات .

- **المساعدة الفنية والتدريب**

والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية. وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكملاً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها؛
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي؛
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها؛
- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

- **البنك الدولي : لمحة عامة .**

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، واتسع نطاق عمله ليضم ضمن مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً.. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق. ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية. وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال شأفة الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك. وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك بمثابة إثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية.

يبلغ عدد البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي 189، ويمثل الموظفون أكثر من 170 بلداً مختلفاً في أكثر من 130 موقعًا في مختلف أرجاء العالم، وبذا تمثل مجموعة البنك الدولي شراكة عالمية فريدة: 5 مؤسسات تعمل من أجل تقديم حلول مستدامة لتقليص الفقر وبناء الرخاء المشترك في البلدان النامية.

مجموعة البنك الدولي هي من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم. وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في: الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة

ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، اللذان يشكلان معا البنك الدولي، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. وينصبّ تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

وتركز مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات، تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية.

- **رسالة مجموعة البنك الدولي**

إنهاءالفقر المدقع : من خلال خفض نسبة السكان على المستوى العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 3 في المائة في عام 2030.

تعزيز الرخاء المشترك : من خلال رفع مستويات الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان في كل بلد.

- **أولويات مجموعة البنك الدولي**

هناك ثلاث أولويات لتوجيه عملنا مع البلدان لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. المساعدة في خلق نمو اقتصادي مستدام، والاستثمار في البشر، وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والتهديدات التي قد تؤدي إلى تراجع عقود من التقدم.

 تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD ؛
2. المؤسسة الدولية للتنمية IDA ؛
3. مؤسسة التمويل الدولية IFC ؛
4. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA ؛
5. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID .

يشكل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معا ما يعرف بـ "البنك الدولي".

- **ما الفرق بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؟**

تأسست مجموعة البنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (IMF) في مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 ولهما رسالتان يكمل بعضهما بعضا. وفي حين تعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، فإن صندوق النقد الدولي يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم. وتقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ويتتبع صندوق النقد الدولي الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء، ويقدم قروضا للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء. ويجب على البلدان أن تنضم أولا إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك؛ واليوم يبلغ عدد أعضاء كل منهما 189 بلدا عضوا.

- **البلدان الأعضاء**

تملك حكومات البلدان الأعضاء المؤسسات التي تشكل مجموعة البنك الدولي، وتملك هذه الحكومات سلطة اتخاذ القرارات النهائية بشأن جميع الأمور المتعلقة بعمل المجموعة، بما في ذلك السياسات والقضايا المالية أو المتعلقة بالعضوية.

وتنظم البلدان الأعضاء عمل مجموعة البنك الدولي عن طريق مجالس المحافظين ومجالس المديرين التنفيذيين. وتتخذ هذه الكيانات جميع القرارات الرئيسية في مؤسسات مجموعة البنك.

وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، (E) ينبغي لأي بلد يرغب في الانضمام إلى البنك أن يصبح أولاً عضواً في صندوق النقد الدولي. كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروط بالانضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وبالتزامن مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار التشاور مع جهاز موظفي مجموعة البنك الدولي، يقوم مكتب نائب الرئيس والسكرتير المؤسسي بتنسيق إجراءات العضوية الجديدة، ويحتفظ بالمعلومات ذات الصلة بحالة العضوية التي تشمل قوائم الأعضاء.

	البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD	المؤسسة الدولية للتنمية IDA	مؤسسة التمويل الدولية IFC	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID
الجزائر	26-Sep-63	26-Sep-63	Sep 23, 1990	Jun 4, 1996	22-Mar-96

الهيكل التنظيمي للبنك الدولي، سبتمبر/أيلول 2007

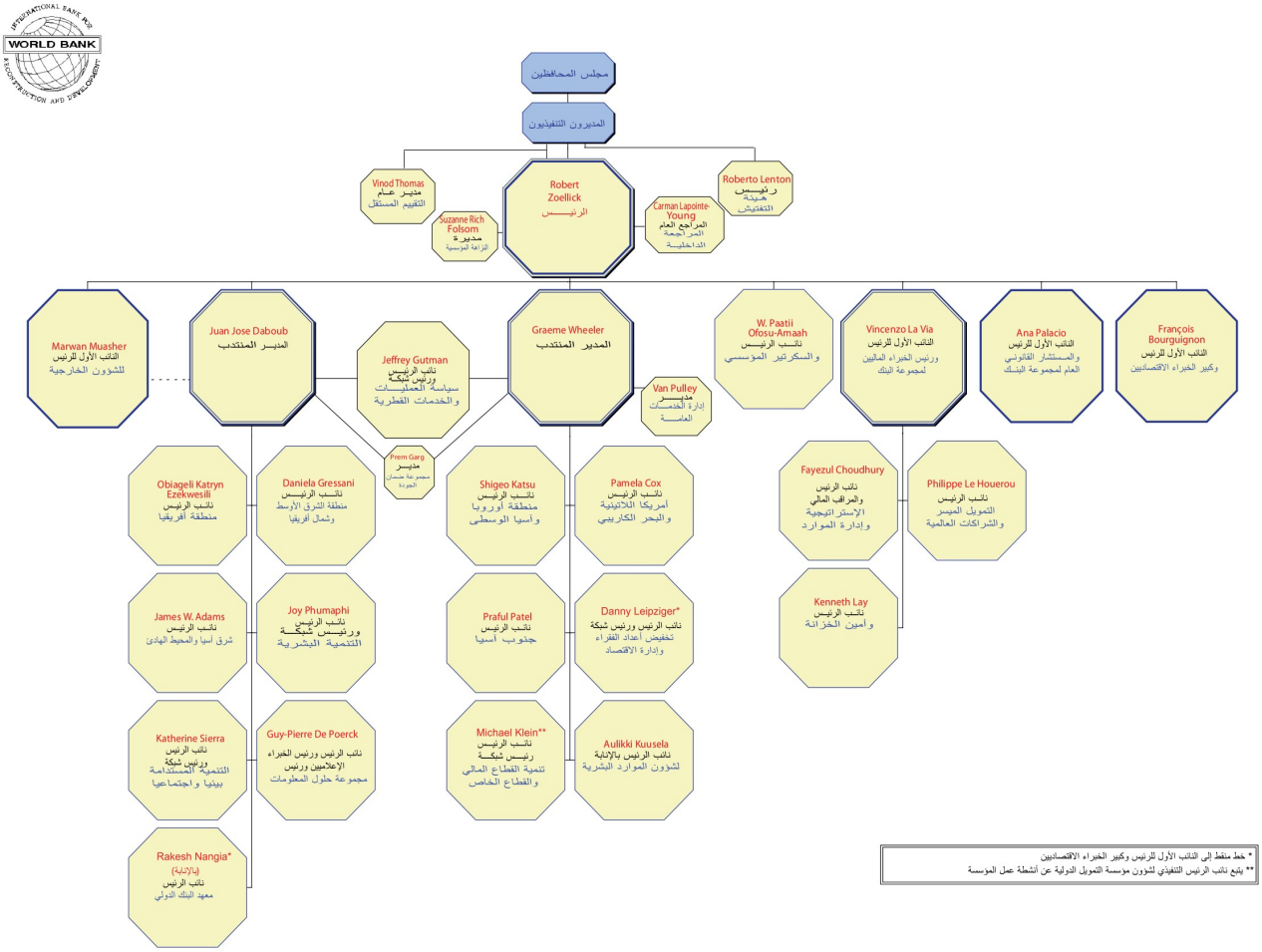

مجالس المحافظين

تتألف مجالس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي. وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي بذلك البلد، أو أي مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها. وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات، ويجوز إعادة تعيين كل منهم.

إذا كان البلد عضواً بالبنك، وعضواً أيضاً بمؤسسة التمويل الدولية أو المؤسسة الدولية للتنمية، يقوم المحافظ المعين والمحافظ المناوب بحكم منصبهما حينئذ بدور المحافظ والمحافظ المناوب في مجلسي محافظي مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل المحافظون والمحافظون المناوبون أيضاً بلدانهم في المجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ما لم يُذكر خلاف ذلك. أما محافظو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمحافظون المناوبون، فيتم تعينهم على نحوٍ منفصل.

دور مجالس المحافظين

وفقاً لاتفاقية إنشاء البنك الدولي، تُخوّل جميع صلاحيات البنك لمجالس المحافظين، وتُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك. إلا أن مجالس المحافظين تفوض جميع صلاحياتها إلى المديرين التنفيذيين، عدا ما احتفظت به اتفاقية إنشاء البنك الدولي له. وتتضمن هذه الصلاحيات:

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم ؛
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به؛
- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك؛
- البت في الاستئنافات المقدمة من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي؛
- اتخاذ ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات دولية أخرى؛
- إيقاف عمليات البنك نهائياً؛
- زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين؛
- الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء.

مجالس المديرين التنفيذيين

تتألف مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و 25 مديراً تنفيذياً* (E) يعملون كوحدة واحدة. ويرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين، وليس له في العادة أن يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات. ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديداً. ومع بدء ولايته الجديدة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2010، انضم عضو جديد إلى المديرين التنفيذيين ليرتفع بذلك مجموعهم إلى 25 مديراً.

ويتمتع المديرون التنفيذيون المناوبون بكامل الصلاحية للتصرف في حالة غياب المديرين التنفيذيين المعنيين. علاوة على ذلك، يقوم مستشارون ومستشارون أوائل بمساعدة المديرين التنفيذيين في مباشرة أعمالهم، ويمكنهم إلى جانب المديرين التنفيذيين المناوبين حضور معظم اجتماعات المجالس بصفة استشارية دون التمتع بحق التصويت.

- **مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية: لمحة عامة .**

الأونكتاد هو هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964. ويقع مقرنا الرئيسي في جنيف ، سويسرا ، ولدينا مكاتب في نيويورك وأديس أبابا. هو جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة . نقدم تقريرًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . في سياق أهداف التنمية المستدامة الجديدة ، الأونكتاد هو واحد من هيئات الأمم المتحدة الوحيدة ذات الصلة المباشرة بجميع الأهداف ضمن الهدف 17 – الشراكات من أجل الأهداف . الأونكتاد هو محور رئيسي في منظومة الأمم المتحدة لتشجيع اتباع نهج متكامل لتحقيق التقدم في جميع الأهداف.

- **الأونكتاد ومؤسسات التجارة التي يوجد مقرها في جنيف: منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية**

وباعتبارها موطن ثلاث مؤسسات دولية رئيسية في مجال التجارة (الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) ، فإن جنيف هي "محور التجارة" العالمي. تتعاون المنظمات الثلاث بشكل وثيق .

- **مهام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية**

يعمل الانكتاد على دعم الدول النامية للوصول إلى فوائد الاقتصاد المعولم بشكل أكثر عدالة وفعالية. ويساعد في تجهيزهم للتعامل مع العوائق المحتملة لتحقيق تكامل اقتصادي أكبر. للقيام بذلك ، يقدم التحليل ، تسهيل بناء التوافق ، وتقديم المساعدة التقنية. وهذا يساعدهم على استخدام التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا كوسائل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

بالعمل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ، فإن مهام الانكتاد تساعد الدول على:

- فهم الخيارات لمعالجة تحديات التنمية على المستوى الكلي ؛
- تحقيق الاندماج المفيد في النظام التجاري الدولي ؛
- تنويع الاقتصادات لجعلها أقل اعتمادًا على السلع ؛
- الحد من تعرضهم للتقلبات المالية والديون ؛
- جذب الاستثمار وجعله أكثر تطوراً ؛
- زيادة الوصول إلى التقنيات الرقمية ؛
- تعزيز روح المبادرة والابتكار ؛
- مساعدة الشركات المحلية على رفع سلاسل القيمة ؛
- تسريع تدفق البضائع عبر الحدود ؛
- حماية المستهلكين من سوء الاستخدام ؛
- قوانين الرصيف التي تخنق المنافسة ؛
- التكيف مع تغير المناخ واستخدام الموارد الطبيعية على نحو أكثر فعالية .

- **الأمين العام**

وأصبح "ميكيسا كيتوي" ، من كينيا ، الأمين العام السابع للأونكتاد في 1 سبتمبر 2013. وبعد أن أمضى فترة أولية مدتها أربع سنوات ، أعيد تعيينه من قبل الجمعية العامة في يوليو 2017 لفترة إضافية بدأت في 1 سبتمبر من ذلك العام.

- **الهيكل التنظيمي :**

إن أعمال الموضوعية تقوم بها خمس شعب ، تحت قيادة الأمين العام :

- شعبة أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة ؛
- شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية ؛
- شعبة الاستثمار والمشاريع ؛
- شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع؛
- شعبة التكنولوجيا واللوجستيات .

بالإضافة إلى ذلك ، يوجد عديد من الخدمات التي تدعم هذه الأقسام لتحقيق أهدافها:

- يتصل قسم الاتصالات والمعلومات والتواصل بعملنا عبر الإنترنت ومن خلال وسائل الإعلام ، وأيضاً بناء العلاقات مع منظمات المجتمع المدني .
- وتكفل خدمة الدعم الحكومية الدولية أن تعقد الاجتماعات والمفاوضات بسلاسة.
- تقوم إدارة التعاون الفني بإدارة قواعد بيانات مشروعنا ، مع توفير التنسيق لأنشطة التعاون الفني الخاصة بنا.
- تدير خدمة إدارة الموارد ميزانيتنا ، والتمويل ، وتكنولوجيا المعلومات ، واحتياجات الموارد البشرية.

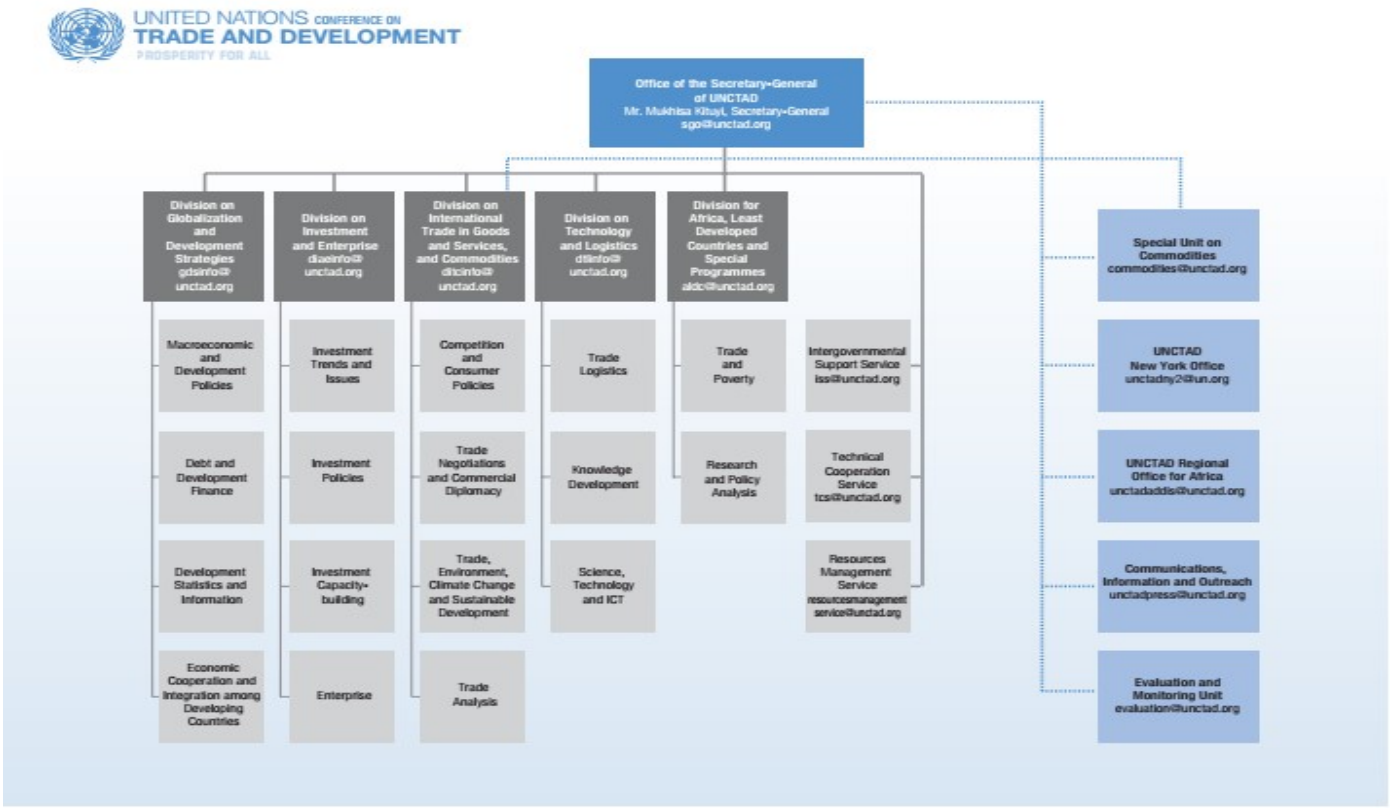

- **موضوعات الانكتاد .**

- الديون ؛
- الاستثمار والمشاريع ؛
- العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية ؛
- أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة ؛
- المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية ؛
- التدابير غير الجمركية ، التجارة في البضائع ، تجارة الخدمات والتنمية ، قانون المنافسة وسياسة حماية المستهلك ؛
- تغير المناخ والتجارة – الاقتصاد الإبداعي – التجارة البيولوجية – الاقتصاد الأخضر – اقتصاد المحيطات ومصائد الأسماك – الزراعة العضوية – التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ؛
- تسهيل التجارة – نظام إدارة الجمارك ؛
- سياسة النقل والتشريع – البنية التحتية للنقل والخدمات ؛
- إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية – مراجعة السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – تطوير تشريعات التجارة الإلكترونية – مراجعة السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وريادة الأعمال النسائية – قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ؛
- بناء القدرات الإحصائية ؛
- التعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان النامية – العولمة والترابط والتنمية .

- **اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية .**

تستمد الانكتاد قراراتها من خلال الجمع بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية الأخرى. معا ، نحن نناقش ، وتبادل الخبرات ، وتحديد أفضل الممارسات ، ووضع معايير عالمية بشأن القضايا الأكثر إلحاحا في ذلك اليوم. تجري هذه المناقشات في مئات الأحداث ، التي ننظمها كل عام ، معظمها في مقرنا في جنيف ، سويسرا.

– مؤتمرات الأونكتاد

إن أعلى هيئة لاتخاذ القرار في الأونكتاد هي المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات ، حيث تقوم الدول الأعضاء بإجراء تقييمات لمسائل التجارة والتنمية الحالية ، ومناقشة خيارات السياسة العامة وصياغة الاستجابات السياسية العالمية. كما يحدد المؤتمر ولاية المنظمة وأولويات عملها. المؤتمر هو جهاز فرعي للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتخدم المؤتمرات وظيفة سياسية هامة: فهي تسمح ببناء توافق حكومي دولي فيما يتعلق بحالة الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية ، وتلعب دورا رئيسيا في تحديد دور الأمم المتحدة والأونكتاد في معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية.

أخر مؤتمر

- الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد 14) 22-17 يوليو 2016 نيروبي-كينيا
- الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) 21-26 أبريل 2012 الدوحة

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

منظمة اقتصادية دولية كبرى يبلغ عدد أعضائها 34 دولة، تجعل من أهدافها الالتزام بدعم مشاريع النمو المستدام وإيجاد فرص للعمل، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار المالي للبلدان الأعضاء بشكل خاص.

تأسّست منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 1961م خلفاً لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1947م. وتتمثل رسالة المنظمة في "تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في سائر أنحاء العالم". وتعمل المنظمة على مسائل تتعلق بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يشمل موضوعات مثل الإصلاح التنظيمي، والتنمية، والتجارة الدولية. وتفتح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) باب العضوية الدولية التي تبلغ حالياً 34 دولة من أوروبا، وأمريكا الشمالية والجنوبية. أما الدول الأخرى، لا سيما الاقتصادات الناشئة، فتُعتبر دولاً شريكة للمنظمة.

أسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1961 وينضوي تحت لوائها 34 دولة من الدول المتقدمة التي تلتزم بالديمقراطية واقتصاد السوق، يوجد مقر المنظمة في العاصمة الفرنسية باريس، ويصل عدد موظفيها إلى 2500، وتصدر نحو 250 منشورا سنويا. يعود تاريخ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى عام 1960 ، عندما تضافرت جهود 18 دولة أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا لإنشاء منظمة مخصصة للتنمية الاقتصادية.

الأهداف

مهمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هي تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للناس في جميع أنحاء العالم.

تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثروة من المعلومات حول مجموعة واسعة من المواضيع لمساعدة الحكومات على تعزيز الرخاء ومحاربة الفقر من خلال النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. نحن نساعد على ضمان الآثار البيئية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤخذ بعين الاعتبار.

تزم المنظمة بدعم النمو المستدام والتوظيف، ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الاستقرار المالي، ومساعدة البلدان الأخرى في التنمية الاقتصادية، والمساهمة في نمو التجارة العالمية. وتعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واحدة من أكبر وأهم المصادر الموثوق بها للإحصاءات القابلة للمقارنة والبيانات الاقتصادية والاجتماعية للدول.

ويستند عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى المراقبة المستمرة للأحداث في البلدان الأعضاء وكذلك خارج منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ويتضمن إسقاطات منتظمة للتطورات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. تقوم أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجمع وتحليل البيانات ، وبعد ذلك تتناول اللجان السياسة المتعلقة بهذه المعلومات ، يتخذ المجلس القرارات ، ثم تقوم الحكومات بتنفيذ التوصيات.

الهيكلة

هيئة صنع القرار الرئيسية هي مجلس سفراء المنظمة الذي يصدر الموافقة على أعمال المجلس.

36 دولة من الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم ، من أمريكا الشمالية والجنوبية إلى أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ. وهي تشمل العديد من الدول الأكثر تقدمًا في العالم ولكن أيضًا بلدانًا ناشئة مثل المكسيك وتشيلي وتركيا.

وأعضاء المنظمة هم ألمانيا، وأستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والتشيلي، وكوريا الجنوبية، والدانمارك، وإسبانيا، وإستونيا، والولايات المتحدة، وفنلندا، وفرنسا، واليونان، وهنغاريا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، ولوكسمبورغ، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، وبولونيا، والبرتغال، وجمهورية سلوفاكيا، والتشيك، والمملكة المتحدة، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا.

في مايو 2013 ، قرر مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إطلاق مناقشات الانضمام مع كولومبيا ولاتفيا. في أبريل 2015 ، دعت كوستاريكا وليتوانيا إلى فتح محادثات الانضمام الرسمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .أصبحت لاتفيا عضوًا في عام 2016 وانضمت ليتوانيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يوليو 2018.

وفي جولة سابقة في عام 2007 ، قرر مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتح مناقشات الانضمام مع كل من تشيلي وإستونيا وإسرائيل والاتحاد الروسي وسلوفينيا. في عام 2010 ، أصبحت شيلي وإستونيا وإسرائيل وسلوفينيا أعضاء. وعقب اجتماعه في 12 آذار / مارس 2014 ، أرجأ مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأنشطة المتصلة بعملية الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للاتحاد الروسي في الوقت الراهن.

التمويل

بلغت ميزانية المنظمة سنة 2018 نحو 374 مليون يورو مليون يورو. يساهم الأعضاء بنصيب محدد يراعي مستوى نمو الاقتصاد المحلي. تعتبر الولايات المتحدة أكبر مساهم في المنظمة بنسبة 22%، متبوعة باليابان

المنظمات والمؤسسات الدولية

لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية علاقات متعددة مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى ، مثل منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والعديد من هيئات الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك ، تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شريكًا نشطًا لمجموعة العشرين.

اليوم ، نركز على مساعدة الحكومات في جميع أنحاء العالم على:

- استعادة الثقة في الأسواق والمؤسسات التي تجعلها تعمل.
- إعادة تأسيس المالية العامة الصحية كأساس للنمو الاقتصادي المستدام في المستقبل.
- تعزيز ودعم مصادر جديدة للنمو من خلال الابتكار ، واستراتيجيات "النمو الأخضر" الصديقة للبيئة وتنمية الاقتصادات الناشئة.
- تأكد من أن الناس من جميع الأعمار يمكنهم تطوير المهارات للعمل بشكل منتج ومرضي في وظائف الغد.

مجلس

يجتمع المجلس بانتظام على مستوى الممثلين الدائمين لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويتم اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. يرأس هذه الاجتماعات الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما يجتمع المجلس على المستوى الوزاري مرة في السنة لمناقشة القضايا الرئيسية وتحديد الأولويات لعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتضطلع أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالأعمال التي أوكلها المجلس.

اللجان

يجتمع ممثلو البلدان الـ 35 الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في لجان متخصصة لدفع الأفكار واستعراض التقدم في مجالات سياسة محددة ، مثل الاقتصاد والتجارة والعلوم والعمل والتعليم والأسواق المالية.

سكرتارية

تم تعيين أنجل غوريا كأمين عام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 1 يونيو 2006. وهو يقضي حاليا ولاية ثالثة من خمس سنوات. لقد أسس أنجل غوريا المنظمة بحزم كعمود في هيكل الإدارة الاقتصادية العالمية بما في ذلك مجموعة العشرين ومجموعة السبع وأبيك ، ونقطة مرجعية في تصميم وتنفيذ سياسات أفضل من أجل حياة أفضل.

تتألف الأمانة العامة في باريس من حوالي 500 2 موظف يدعمون أنشطة اللجان ، وينفذون العمل استجابة للأولويات التي يقررها مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. يشمل الطاقم الاقتصاديين والمحامين والعلماء وغيرهم من المهنيين. معظم الموظفين يعملون في باريس ، لكن البعض منهم يعملون في مراكز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في بلدان أخرى.

القيم الأساسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

- الهدف: تحليلاتنا وتوصياتنا مستقلة وقائمة على الأدلة.
- مفتوح: نحن نشجع النقاش والفهم المشترك للقضايا العالمية الهامة.
- جريئة : نجرؤ على تحدي الحكمة التقليدية التي تبدأ بحكمتنا.
- الريادة: نحن نحدّد التحديات الناشئة وطويلة الأجل ونعالجها.
- الأخلاقية: مصداقيتنا مبنية على الثقة والنزاهة والشفافية.

كذلك ، هناك بلدان كانت قبل بضعة عقود لا تزال مجرد لاعبين صغار على الساحة العالمية. برزت البرازيل والهند وجمهورية الصين الشعبية كعمالقة اقتصادية جديدة. وهؤلاء الثلاثة ، مع إندونيسيا وجنوب أفريقيا ، هم شركاء رئيسيون في المنظمة ويسهمون في أعماله بطريقة مستدامة وشاملة. وتجمع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معها حوالي 39 دولة تمثل 80٪ من التجارة والاستثمار العالميين ، مما يضفي عليها دوراً محوريًا في مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

نحن نساعد البلدان النامية والاقتصادات الناشئة على إيجاد حلول مبتكرة للسياسات لتعزيز النمو المستدام ، والحد من الفقر وعدم المساواة ، وتحسين حياة الناس. نحن نسهل الحوار السياسي بين الحكومات ، ويشمل الجهات الفاعلة العامة والخاصة والخيرية. تشارك بلدان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كأعضاء كاملين في المركز ، حيث يتفاعلون على قدم المساواة مع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- **مركز التجارة الدولية ITC : لمحة عامة .**

مركز التجارة الدولية هو الوكالة الدولية الوحيدة المكرسة بالكامل لتنمية الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة. من خلال العمل مع الشركاء لتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة المصدّرة، نساعد على بناء قطاعات تصدير تتسم بالحيوية والاستدامة، وقادرة على توفير فرص ريادية على وجه الخصوص للنساء والشباب والمجتمعات الفقيرة . تأسس مركز التجارة الدولية عام 1964 ، وكان مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة (TRTA)[1].

- **الأهداف العالمية هي أهداف مركز التجارة الدولية**

تمثل أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال شامل وعالمي للتنمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال التنمية حتى عام .2030 وتتألف هذه الأهداف من مجموعة متكاملة ومترابطة من 17هدفاً يدعمها 169ُ مستهدفاً تغطى مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يدعم مركز التجارة الدولية بشكل مباشر 10أهداف عالمية

يسهم المركز في إنجاز الأهداف العالمية عبر دعمه للتنافسية الدولية للشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشامل والمستدام من خلال إضافة القيمة، والتجارة، والاستثمار، والشراكات العالمية. ولدى المركز نظم قائمة لرصد النتائج ومساعدة المجتمع العالمي على تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية. كما توجد لائحة بقواعد السلوك توجه إسهامات مركز التجارة الدولية .

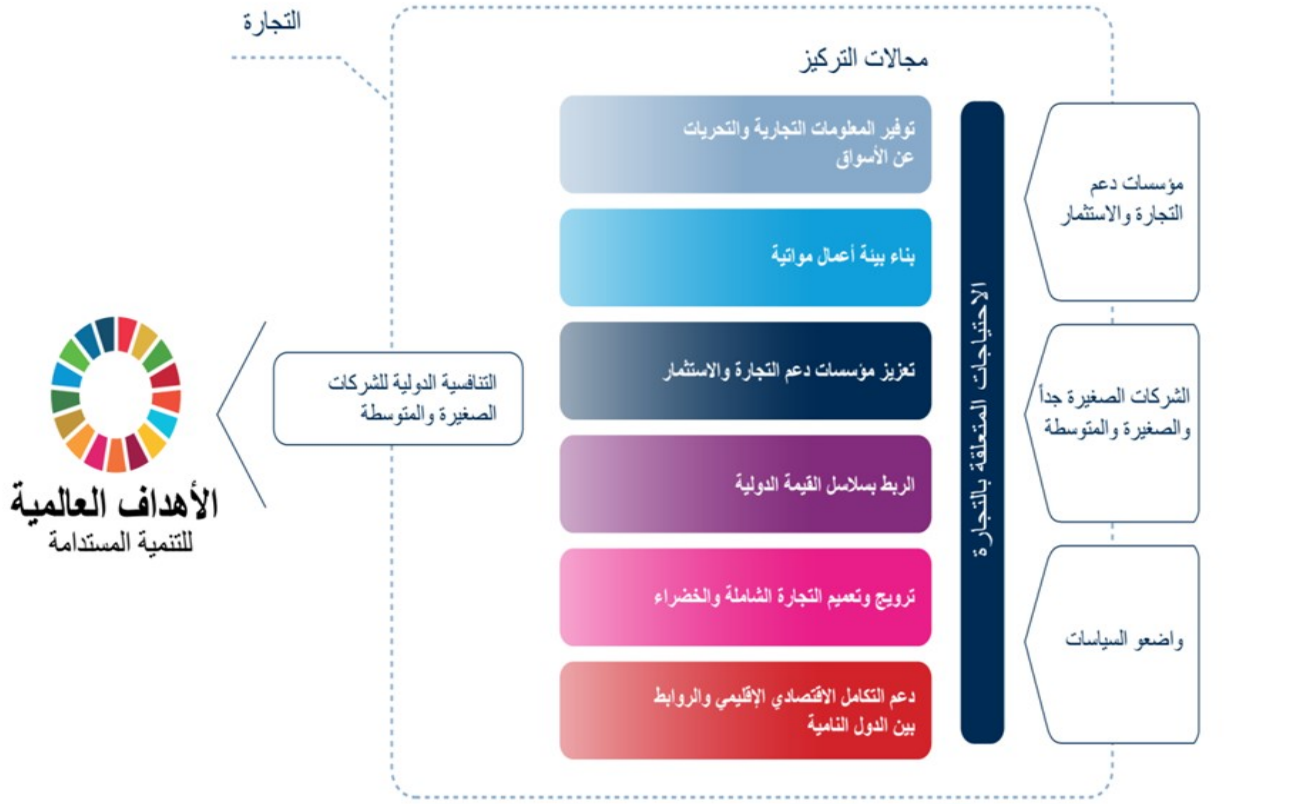

[1] trade-related technical assistance المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة

يساهم مركز التجارة الدولية مباشرة في 10 أهداف عالمية للتنمية المستدامة بالطرق التالية:

الهدف 1 :

– تقليل نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في فقر.

– إيجاد أطر سليمة للسياسات تقوم على استراتيجيات للتنمية لصالح الفقراء وتراعي الفوارق بين الجنسين

الهدف 2 :

– مضاعفة إنتاجية ودخل صغار منتجي الغذاء، وخاصة النساء.

– توفير الإمكانيات للوصول إلى المعرفة والأسواق وفرص إضافة القيمة.

– ضمان وجود نظم مستدامة لإنتاج الغذاء

الهدف 4 :

– ضمان أن يتوفر لدى الشباب والبالغين المهارات ذات الصلة بعملهم، والوظائف اللائقة بهم، والفرص في مجال ريادة الأعمال

الهدف 5 :

– ضمان المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة في مجال الأعمال والتجارة، وبفرص متكافئة.

– دعم حقوق المرأة في الموارد الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل.

– دعم استخدام التقنيات الممكنة لتعزيز تمكين المرأة.

الهدف 8 :

– تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، ورفع المستوى التقني، والابتكار.

– تعزيز السياسات التي تدعم الأنشطة المنتِجة، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع، والابتكار.

– تشجيع الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة على اتخاذ الوضع الرسمي، والعمل على تنميتها.

– تنفيذ سياسات لتشجيع السياحة المستدامة التي تخلق فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.

– زيادة المعونة المخصصة لدعم التجارة .

الهدف 9 :

– ضمان وجود بيئة سياسيات مواتية للتنويع الصناعي وإضافة القيمة.

– زيادة فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية واندماجها في سلاسل القيمة والأسواق

الهدف 10 :

– تحقيق نمو في الدخل لفئة الـ 40%من السكان في أسفل السلّم الاجتماعي.

– تطبيق المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية

الهدف 12 :

– تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية.

– دعم الشركات في تبنّي الممارسات المستدامة ودمج المعلومات عن الاستدامة في دورات إعداد التقارير بها .

الهدف 16 :

– دعم وجود مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على كل المستويات.

– ضمان اتخاذ القرارات بطريقة متجاوبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية.

- ضمان مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

الهدف 17 :

- ضمان قيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، مبني على قواعد، ومنفتح، وغير تمييزي، ومنصف، في إطار منظمة التجارة العالمية.
- دعم زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ومضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً من الصادرات العالمية بحلول .2020
- القيام في الوقت المناسب بإتاحة الفرصة لجميع البلدان الأقل نمواً للوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص، وعلى أساس دائم

كيف يعمل مركز التجارة الدولية

يتمتع مركز التجارة الدولية بسجل حافل من ربط أعمال البلدان النامية بقيمة السلاسل ، وبناء روابط مستدامة في السوق وتحقيق نتائج إنمائية إيجابية. وتتمثل الميزة المميزة لمركز التجارة الدولية في تقديم حلول متكاملة عن طريق بناء القدرات المؤسسية والإدارية وتنظيم المشاريع في وقت واحد على مستوى الحكومة والمؤسسات والمستوى المؤسسي. التركيز الواضح على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تدويل التركيز الرئيسي لمركز التجارة الدولية هو تسهيل نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأعمال التجارية الدولية. بعد أن عمل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 50 عامًا ، أصبح مركز التجارة الدولية على دراية بالاحتياجات الفريدة للشركات الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك الشركات المملوكة للنساء ، ولديه خبرة واسعة في تحسين قدرتها التنافسية الدولية وربطها بالأسواق. 100 ٪ للمعونة للتجارة

يركز كل عمل مركز التجارة الدولية على مبادرة المعونة من أجل التجارة ، وهي مبادرة تساعد الدول النامية في بناء القدرات والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة لتوسيع الفرص التجارية. العمل مع القطاع الخاص لدعم تنمية القطاع الخاص يجمع مركز التجارة الدولية بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص للمساهمة بشكل مشترك في بيئة أعمال مواتية. كما يعمل مركز التجارة الدولية مع القطاع الخاص لدعم قدرته كمشترين ومستثمرين ومقدمي المساعدة التقنية. التكيف والسهولة كمؤسسة صغيرة نسبيا ، يمكن لـ مركز التجارة الدولية أن يصوغ نهجه بسرعة على أساس رؤى ومنظور المستفيدين والشركاء. هذه المرونة تمكننا من التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للعملاء في بيئة أعمال دولية سريعة الخطى.

يركز عمل مركز التجارة الدولية على مجالات الخبرة حيث يمكن لمركز التجارة الدولية أكبر الأثر:

- تعزيز تكامل قطاع الأعمال في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي ؛

-تحسين أداء مؤسسات دعم التجارة والاستثمار لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز قدرات مؤسسات دعم التجارة لدعمها بشكل أفضل؛

-تحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة .

تشمل مجالات تركيز على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم تنظيم عمل مركز التجارة الدولية تحت ستة مجالات تركيز. وضمن مجالات التركيز هذه ، تقوم 15 من برامج مركز التجارة الدولية بتنفيذ الأنشطة التي تم تكييفها وتخصيصها إلى حلول مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الخاصة لعملائها.

مجال التركيز 1: توفير التجارة وذكاء السوق

- الشفافية في التجارة
- التدابير غير التعريفية في السلع والخدمات
- التركيز على المنافسة التنافسية

2: بناء بيئة عمل مؤاتية

- دعم المفاوضات التجارية وإصلاح السياسات
- استراتيجيات تنمية التجارة
- مجال التركيز على تيسير التجارة

3: تقوية مؤسسات دعم التجارة والاستثمار

- تعزيز مراكز دعم التجارة والاستثمار

التركيز المجال 4: الاتصال بسلاسل القيمة الدولية

- الحلول الإلكترونية: ربط الأعمال بالأسواق
- القيمة المضافة إلى التجارة

التركيز 5: تعزيز التجارة الشاملة والخضراء

- تمكين النساء للتجارة
- تمكين المجتمعات الفقيرة من التجارة
- الشباب والتجارة
- التجارة والبيئة

التركيز على التجارة والبيئة 6: دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والعلاقات بين الجنوب والجنوب

- تعزيز التجارة الإقليمية ؛
- التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب .